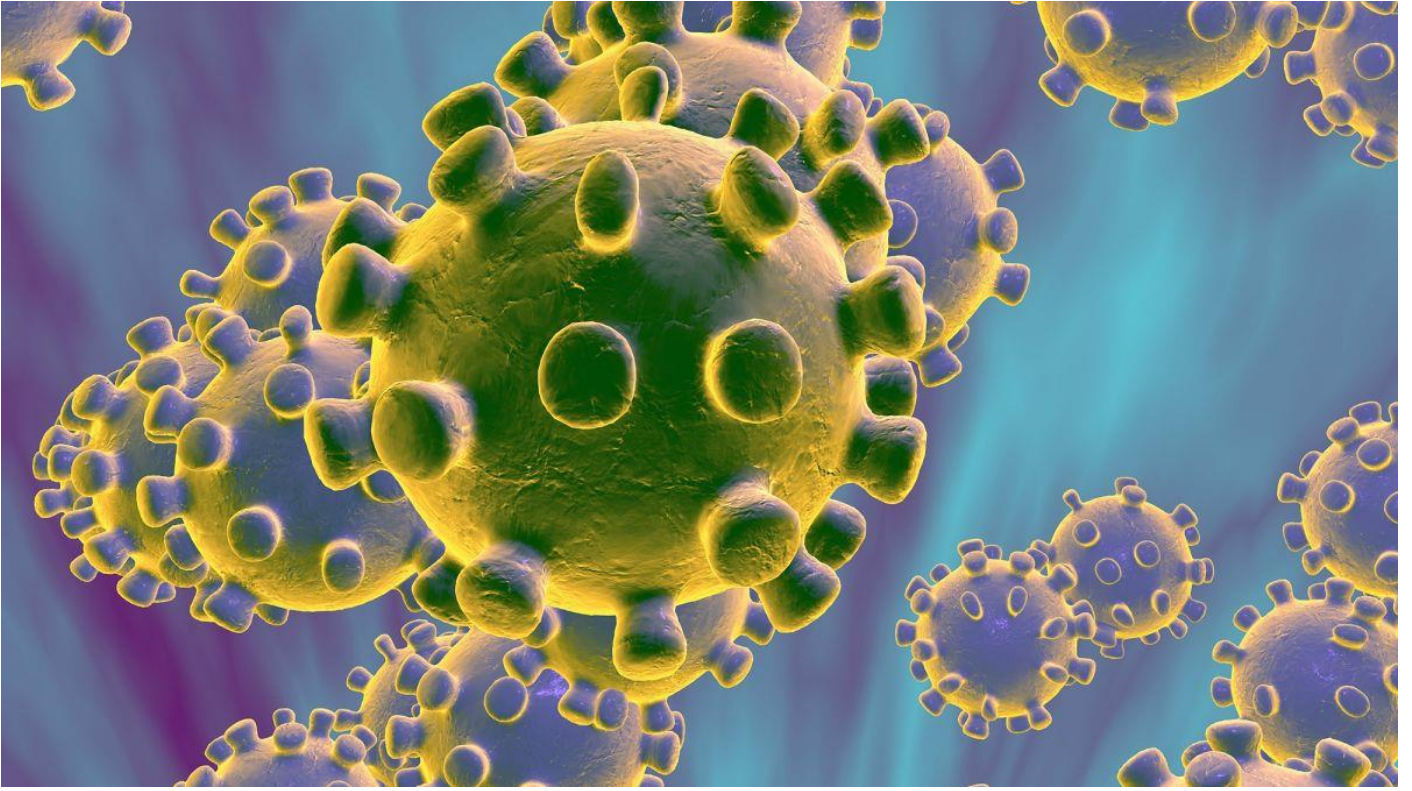




فايروس كورونا والاقتصاد السعودي

مارس ٢٠٢٠م

للأوبئة والأمراض تأثير وثيق على الاقتصاد. يتمثل ذلك التأثير في تراجع النشاط الاقتصادي حيث تنخفض مستويات الإنتاج نتيجة خفض الاحتيازي لساعات العمل، وساعات العمل الضائعة بفعل المرض، علاوة على القيمة الحالية لسنوات العمل المستقبلية الفائتة بسبب الوفيات. كما تنخفض مستويات الإنفاق الاستهلاكي لتجنب المستهلكين الذهاب إلى الأسواق أو السفر والاختلاط بغيرهم مما يجعلهم عرضة للمرض. ولذلك فإن خوف المستهلكين من الإصابة بالفايروس وتغيير تصرفاتهم الاستهلاكية لا يقل خطراً من الأثر الاقتصادي المباشر للفايروس والناتج عن ارتفاع أعداد الإصابات والوفيات. وقد يزيد تأثير الفايروسات في عصر العولمة حيث يسهل انتقال الفايروس من بلاد إلى أخرى، كما أن ترابط العالم يسمح للتأثير الاقتصادي السلبي أن يمتد وينتقل عبر القارات وخصوصاً إذا بدأ المرض في دولة بحجم وأهمية الصين.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أخبرت السلطات الصينية منظمة الصحة العالمية عن بداية انتشار فايروس كورونا (Novel Coronavirus (NCOV))، علماً أن هناك العديد من فايروسات كورونا التي يتراوح مستوى خطورتها من إصابة البرد العادية إلى فايروسات كورونا الخطيرة مثل كورونا الشرق الأوسط¹ (MERS-COV) أو فايروس سارس (SARS-COV) ونظراً لتشابه حدث انتشار فايروس كورونا مع حدث انتشار فايروس سارس، فإنه من المفيد في بداية التقرير مراجعة الأثر الاقتصادي الذي أحدثه فايروس سارس على الاقتصادات والأسواق.

تأثير فايروس سارس

بدأ انتشار فايروس سارس في الصين مع بداية عام ٢٠٠٣م، ثم انتشر إلى العديد من الدول، حيث بلغت ذروة الإصابة به في شهر فبراير ٢٠٠٣م حتى نهاية شهر يوليو من نفس العام. وقد بلغ مستوى الإصابات ٨,٤٣٧ حالة و٨١٣ وفاة بمعدل وفيات يقارب ١٠٪، ومن ثم انحصر تأثير فايروس سارس على المدى القصير وذلك بسبب السيطرة على المرض في وقت وجيز نسبياً.

يوضح الجدول أدناه حجم تأثير فايروس سارس على اقتصاد الصين والدول المجاورة لها، حيث بلغ تأثيره على اقتصاد الصين ما نسبته ١,٠٥٪ في وقت كانت تنمو فيه الصين بمعدل ١٠٪ (مقارنة مع ٦,٣٠٪ للعام الماضي). كما يشير الجدول إلى تأثير هونج كونج بدرجة أكبر من تأثير الصين، وهذا يعود إلى أن سياحة الصينيين في هونج كونج ذات أثر جوهري إذ تشكل سياحة الصينيين لديها ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

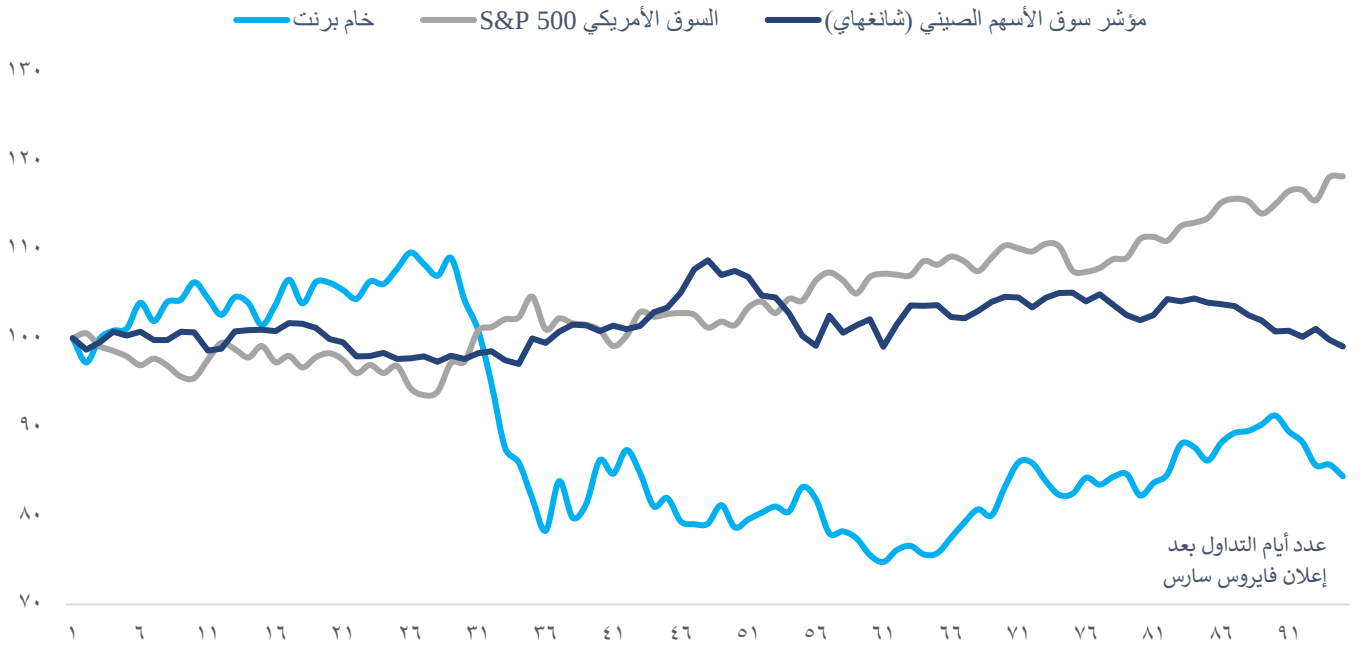
تقديرات تأثير سارس على الناتج الإجمالي لعام ٢٠٠٣م		
#	الدولة	النسبة
١	الصين	-١,٠٥٪
٢	هونج كونج	-٢,٣٦٪
٣	تايبان	-٠,٤٩٪
٤	سنغافورة	-٠,٤٧٪

المصدر: "Globalisation and Disease: The Case of SARS", Jong-Wa Lee, Warwick J. McKibbin, Brookings Institute, July 2003

وفيما يخص أسعار النفط، فقد تراجعت بدرجة أكبر من تراجع الأسواق المالية إبان أزمة سارس، ولكن يصعب تمييز تأثير فايروس سارس على أسعار النفط وذلك لتزامنه مع الحرب الأمريكية العراقية. كما تراجعت أسعار بورصة شانغهاي بمستويات محدودة قياساً على الأثر الاقتصادي السلبي المتوقع، في حين لم يتأثر السوق الأمريكي.

¹ حدث أول إصابة بفايروس كورونا الشرق الأوسط في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٢. بلغت مجموع الإصابات 2,298 حالة معظمها في الشرق الأوسط وبمعدل وفيات عالي بلغ ٣٥٪.

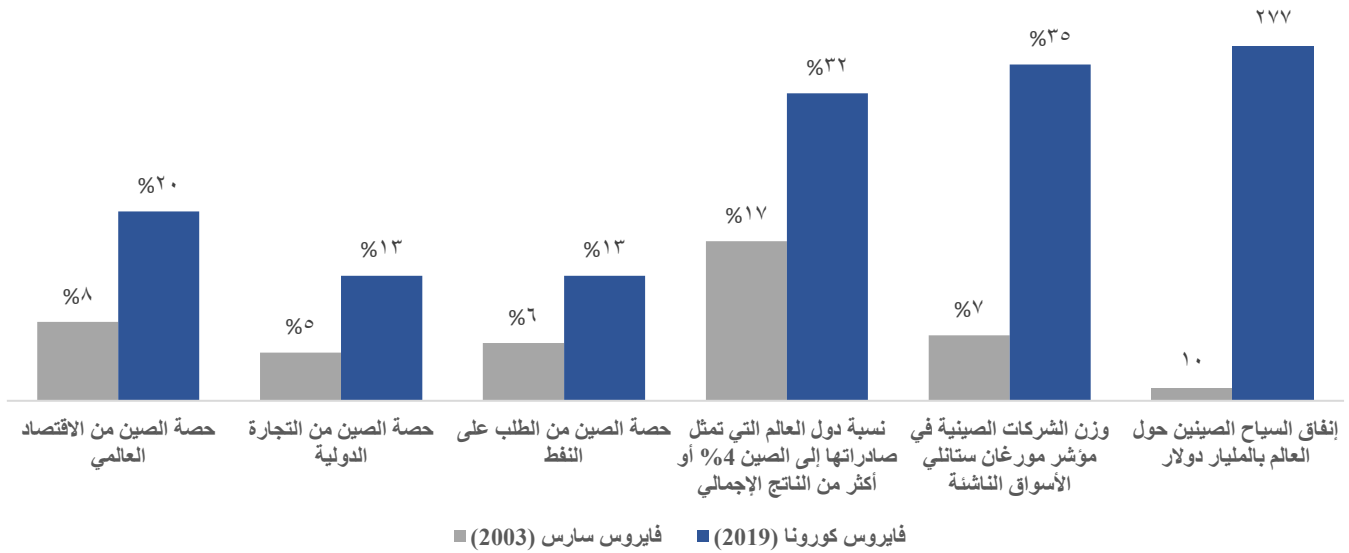
التغير في أسعار النفط والأسواق العالمية بعد الإعلان عن فايروس سارس



تأثير سارس كان محدوداً على الاقتصادات والأسواق المالية. ولكن الراجح أن كورونا سيكون أكبر تأثيراً وذلك لأنه يأتي في وقت يتعاظم فيه تأثير الصين على الاقتصاد العالمي ويتباطأ فيه نمو الاقتصادات.

تأثير فايروس كورونا

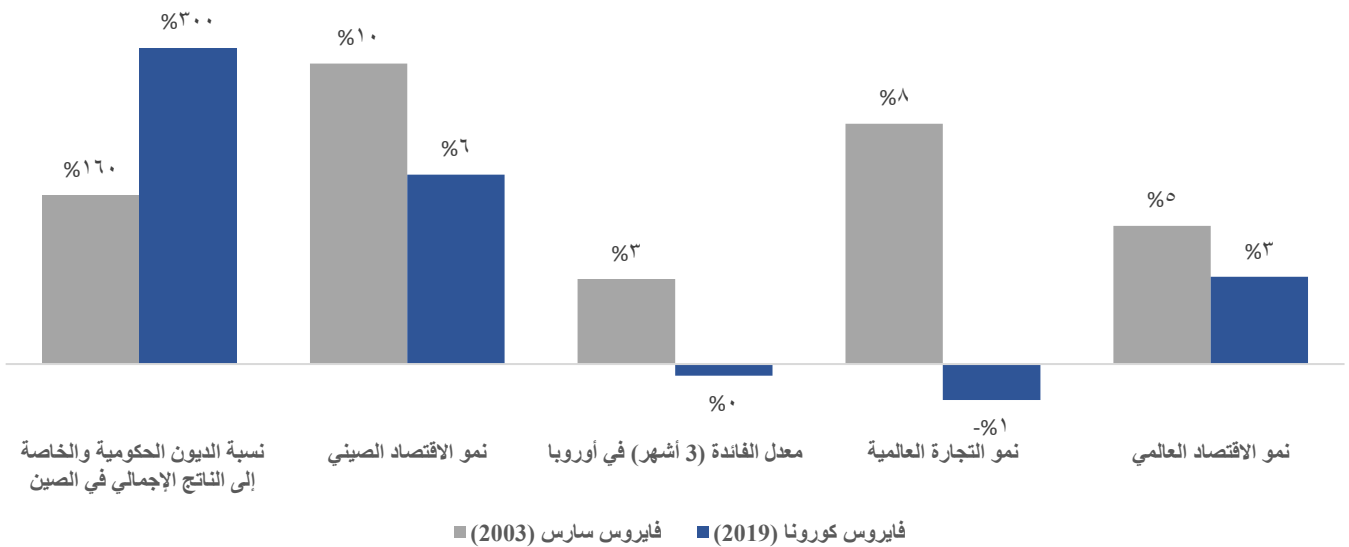
يأتي فايروس كورونا في الوقت الذي أصبحت الصين تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد العالمي، حيث ارتفعت حصة الصين من الاقتصاد العالمي من ٨٪ في ٢٠٠٣م لتصبح ٢٠٪ بنهاية عام ٢٠١٩م. كما ارتفعت حصتها من التجارة الدولية إلى ١٣٪ مقارنة بـ ٥٪ في ٢٠٠٣م، بالإضافة إلى ارتفاع حصتها من الطلب العالمي على النفط من ٦٪ إلى ١٣٪، وكذلك ارتفاع وزن الشركات الصينية في مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة من ٧٪ لتصبح ٣٥٪ خلال نفس الفترة (٢٠٠٣م - ٢٠١٩م). كما ارتفعت نسبة الدول التي تمثل صادراتها إلى الصين ما نسبته ٤٪ أو أكثر من الناتج الإجمالي من ١٧٪ في ٢٠٠٣م لتصبح ٣٢٪ بنهاية عام ٢٠١٩م. كما أصبح للسياح الصينيين دوراً جوهرياً في قطاع السياحة والسفر حول العالم، حيث ارتفع إنفاق السياح الصينيين من عشرة مليار دولار فقط في ٢٠٠٣م ليصبح ٢٧٧ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٨م. وتجدر الإشارة إلى أن تأخر السيطرة على الفايروس قد يؤثر بشكل جوهري على قطاع السياحة والسفر حول العالم خلال الصيف القادم، وقد يمتد أثر ذلك إلى قطاعات أخرى. ومن هنا، فإن عامل الزمن قد يكون أكثر أهمية - من الناحية الاقتصادية - من قياس خطورة الفايروس على أساس معدل الوفاة. وبناءً على المعطيات المذكورة، فهناك احتمال ارتفاع تأثير فايروس كورونا على الاقتصاد العالمي مقارنة بتأثير فايروس سارس.



المصادر: بلومبرغ، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

والجدير بالذكر أن وضع الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي ليس في أحسن أحواله - على خلاف توقيت فإيروس سارس، حيث يعيش العالم حالة من التباطؤ الاقتصادي على خلفية تراجع نمو الاقتصاد العالمي من 4,6% في 2003م إلى 2,9% في 2019م. أضف إلى ذلك أن التجارة الدولية كانت تنمو بشكل كبير إبان أزمة فإيروس سارس وبمعدل 8%، في حين أنها تراجعت مؤخراً وأصبحت تضمحل بنسبة 1,2% وذلك نتيجة الحرب التجارية. كما أن معدلات الفائدة تقع في مستويات منخفضة مما يشكل تحدياً تجاه السياسة النقدية التحفيزية، وخصوصاً في دول الاتحاد الأوروبي حيث الفائدة السلبية. في السياق الصيني، نلاحظ تراجع معدل نمو الاقتصاد الصيني بشكل معتبر من 10% في 2003م ليصبح 6,3% في 2019م. كما أن مستوى الإنتاجية منخفض لدى الصين، وتسعى جاهدة لترتقي بمستوى المعرفة والابتكار لرفع الإنتاج وتجاوز فخ الدخل المتوسط (Middle Income Trap).

ومن هنا، فإن توقيت فإيروس كورونا يصعب من القدرة على تجاوزه، مما قد يدفع بالحكومة الصينية (وغيرها في حال امتداد الأزمة) إلى تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية، خصوصاً مع وجود معدلات الفائدة في الصين في مستويات مرتفعة (3,02%) تمنح البنك المركزي مساحة لحفز الاقتصاد من خلال خفضها إلى جانب برامج للتيسير الكمي. غير أن الارتفاع الكبير في الديون الحكومية والخاصة قد يحد نسبياً من قدرة الحكومة على التوسع بدرجة كبيرة في تلك السياسات حيث ارتفعت نسبة الديون الحكومية والخاصة إلى الناتج الإجمالي من 160% في 2003م لتصبح 300% في 2019م.



المصادر: بلومبرغ، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

كورونا ليس سارس

من الواضح أن مستوى خطورة فيروس كورونا الحالي يتجاوز مستوى خطورة فيروس سارس، حيث تجاوز عدد المصابين حتى الآن أكثر من ٨٠ ألف حتى تاريخ إعداد التقرير (٢٥ فبراير ٢٠٢٠م). إن التخوف من فيروس كورونا ليس في معدل الوفيات بل في استمرار تفشي المرض وعدم السيطرة عليه مما قد يحدث ركوداً اقتصادياً عالمياً. كما أن التخوف كذلك من انتشار الفيروس في دول لا تتمتع بمستوى رعاية صحية جيدة مما قد يؤدي إلى صعوبة السيطرة على الفيروس، وهو ما يقلق منظمة الصحة العالمية^٢. بالإضافة إلى انتشار المرض في الدول ذات الأعمار العالية مما يزيد من معدلات الوفيات وقد يؤثر سلباً على مستويات النشاط الاقتصادي.

فايروس كورونا	فايروس سارس	
٨٠,٤٢٥	٨,٤٣٧	عدد الإصابات
٢,٧١٢	٨١٣	عدد الوفيات
٣٪	١٠٪	معدل الوفاة
٢١٪	-	نسبة الحالات الحرجة
٢,٢٤ إلى ٣,٥٨	٢	معدل العدوى ^٣
١٤-٢	٤	فترة الحضانة

المصدر: منظمة الصحة العالمية

قررت حكومة الصين تمديد إجازة رأس السنة الصينية لعدة أيام، كما قرر إقليم هوبي استمرار تعطيل العمل في المدينة حتى الحادي عشر من شهر مارس. وقد شهد اقتصاد الصين ركوداً غير عادياً عقب العودة من إجازة رأس السنة الصينية، حيث يذكر مالك أحد مكاتب التوظيف في مدينة شانغهاي لصحيفة الإيكونوميست انخفاض الطلب بنسبة ٩٧٪ بالمقارنة مع أول يوم عودة من العام الماضي. كما بلغت نسبة غيابات الموظفين لدى شركة فوكسون ما نسبته ٩٠٪. وتذكر أيضاً سلسلة مطاعم "يام تشاينا" بأن تأثير فيروس كورونا حتى الآن تجاوز بكثير من حجم تأثير فيروس سارس، حيث أن ثلث مطاعمها مغلقة ومبيعات الثلثان منخفضة إلى النصف، في حين أن تأثير فيروس سارس كان مقصوراً على انخفاض المبيعات بنسبة ٣٣٪ لمدة ثلاثة أسابيع فقط.

إن تراجع مستويات الإنتاج في الصين سيكون له تأثير يمتد على الدول الصناعية نظراً للموقع الجوهري للصين في سلسلة الإمداد. وتمتلك الصين حصة جوهريّة من صادرات مدخلات الإنتاج حول العالم، حيث تشكل ما نسبته ٣٢٪ و ٢٨٪ و ٢١٪ و ١٩٪ لصناعات المنسوجات والمنتجات التقنية والأجهزة الكهربائية والمنتجات المعدنية، على التوالي. وتعتبر أمريكا وكندا وكوريا الجنوبية وفيتنام واليابان أكثر الدول التي تنكشف على مخاطر شح الإمدادات الصينية لمدخلات الإنتاج مما قد يتضرر إنتاجها الصناعي في حال استمرار تراجع الإنتاج في الصين. ولذلك، فإن تأخرت الصين في العودة إلى مستويات الإنتاج الطبيعي سيكون له أثر سلبي جوهري على نمو الاقتصاد العالمي لهذا العام. كما قد تبحث الدول عن مصادر أخرى لاستيراد الإمدادات، وهو ما قد يدفع المنتجين إلى نقل مصانعهم إلى بلاد أخرى خصوصاً مع تراجع التجارة الدولية الحرة التي طالما انتفعت منها الصين.

نسبة مدخلات الإنتاج الصينية لكل قطاع إلى إجمالي وإيرادات القطاع لكل دولة					حصة الصين من صادرات مدخلات الإنتاج حول العالم	
اليابان	فيتنام	كوريا الجنوبية	كندا	أمريكا		
٧٠٪	٥٨٪	٥٧٪	٥٣٪	٥٨٪	٣٢٪	المنسوجات
٥٥٪	٤١٪	٤٩٪	٤٧٪	٥٢٪	٢٨٪	المنتجات التقنية
٦٣٪	٤٣٪	٤٨٪	٣٧٪	٥٠٪	٢١٪	الأجهزة الكهربائية
٤٣٪	٣٩٪	٤٠٪	١٨٪	٣٦٪	١٩٪	المنتجات المعدنية

المصادر: ماكنزي غلوبال إنستيتيوت، إتش أي إس ماركيت، بنك دويتشه، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

^٢ تتمتع الصين بمستوى رعاية صحية جيدة بالقياس مع الدول النامية الأخرى (٤,٢ سرير لكل ١٠٠٠ نسمة في الصين مقابل معدل عالمي ٢,٧، و ٣,٨ لدول OECD) وهذا ما يدعو للتفاؤل بقدرتها على احتواء الأزمة.

ويعتبر تفاعل الحكومة الصينية مع أزمة فيروس كورونا أسرع مما كانت عليه خلال أزمة فيروس سارس، حيث قامت باتخاذ قرارات سريعة وحزم تحفيزية كمنح إعفاءات ضريبية للشركات، كما قامت بإعفاء مسؤولي مقاطعة "هوبي" من مهامهم بسبب قيامهم بإخفاء الأزمة، كما أن خبرة الحكومة التي اكتسبتها بالتعامل مع فيروس سارس تساعدها على احتواء الأزمة، بالإضافة إلى ارتفاع الوعي لدى الشعب الصيني وهو ما قد يحد من درجة انتشار العدوى^٣. وقد يشير التراجع الكبير في معدل نمو الإصابات واستمراره في مستوى منخفض (٣٪) بأن الفيروس في طريقه إلى الانحسار. ومن المتوقع أن تقوم الحكومة الصينية بسياسات مالية ونقدية تحفيزية فور تجاوز الأزمة، مما قد يحد من التأثير السلبي للفيروس على الاقتصاد.

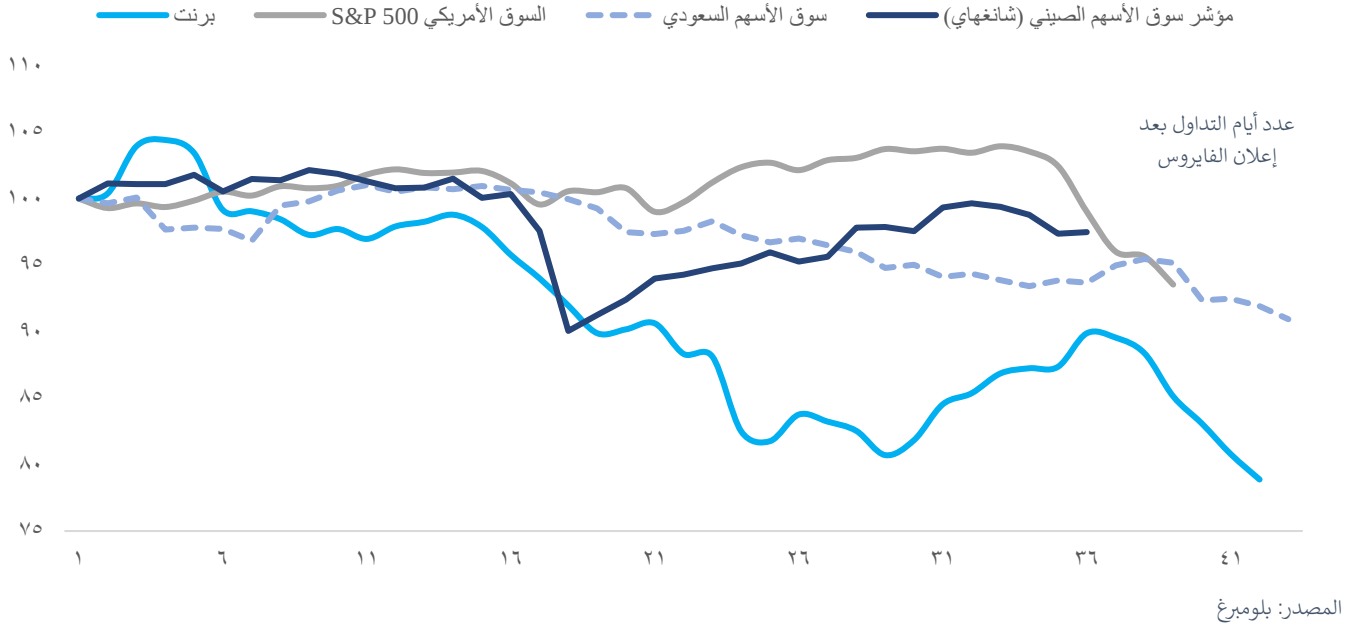
استجابة الأسواق لفيروس كورونا

أدى فيروس كورونا إلى تراجع سعر خام برنت بنسبة ٢١٪ تقريباً منذ إخطار السلطات الصينية منظمة الصحة العالمية عن بداية انتشار فيروس كورونا في الصين، كما تراجعت أسعار بورصة شانغهاي بمستويات محدودة قياساً على الأثر الاقتصادي السلبي المتوقع. وقد تماسكت بورصة شانغهاي عند الإعلان عن الفيروس إلى أن هبطت الأسعار في ٢٣ يناير ٢٠٢٠م بنسبة ٢,٧٥٪ عندما قررت السلطات الحجر على مدينة "ووهان"، وتراجعت بشكل أكبر في أول يوم تداول بعد إجازة رأس السنة الصينية بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٢٠م وبنسبة ٧,٧٢٪ لتعكس تطورات المرض وخصوصاً بعد الارتفاع الكبير في أعداد المصابين. ومع ذلك، عاودت الأسعار الارتفاع مرة أخرى وذلك قد يكون بسبب قياس المستثمرين على تجربة فيروس سارس التي انحصرت تأثيرها على المدى القصير، حيث عاودت الأسواق الصعود بشكل سريع وكبير علاوة على التأثير المحدود على نمو الاقتصاد الصيني آنذاك. وبحسب التقديرات، فإن تأثير فيروس سارس على نمو ناتج الصين الإجمالي كان بحدود ١٪ فقط.

ظلت الأسواق العالمية والأمريكية تعتقد لفترة بأنها في معزل عن التأثير بشكل جوهري بفيروس كورونا، حيث ارتفع مؤشر السوق الأمريكي (S&P 500) منذ إعلان الفيروس حتى إعلان التطورات والإصابات بأعداد كبيرة نسبياً ومفاجئة وذلك في إيطاليا وإيران، بالإضافة إلى تصريح رئيس منظمة الصحة العالمية عن مخاوفه من عدم القدرة على السيطرة على الفيروس. بالإمكان تفسير تجاهل الأسواق لفيروس كورونا وقياسها على التأثير قصير الأجل لفيروس سارس بتحيز الحكم بالمماثلة (Representativeness heuristic) من خلال قياس المتداولون تأثير الأحداث المستجدة على أحداث سابقة مشابهة دون تمحيص للاختلافات الجوهرية بين الأحداث، مما يؤدي إلى عدم تقييم الأسواق بشكل أمثل. وقد ظلت الأسواق لفترة طويلة (٨ أسابيع) تسعّر تأثير فيروس كورونا بنفس تأثير فيروس سارس، دون استيعاب الاختلاف الجوهري بين الفيروسين.

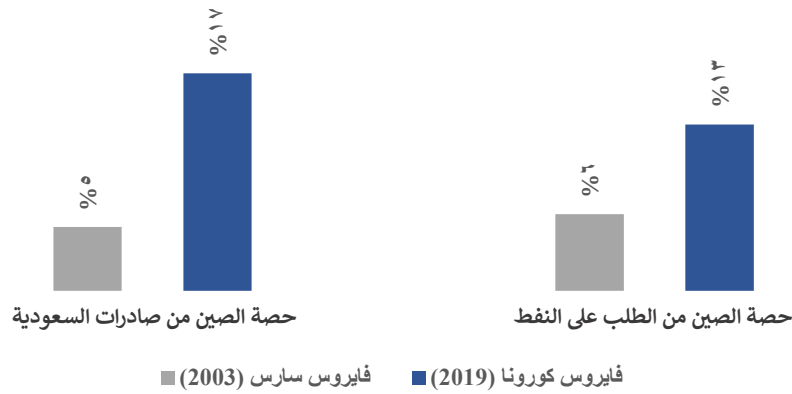
وفيما يخص سوق الأسهم السعودي، فقد شهدت تراجعاً بنسبة ٩٪ تقريباً منذ إعلان الفيروس في نهاية شهر ديسمبر حتى السابع والعشرين من شهر فبراير، وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط بشكل رئيسي، بالإضافة إلى انخفاض أسعار المنتجات البتروكيمياوية. كما أن تراجع الطلب المتوقع على النفط والمنتجات البتروكيمياوية سيكون له تأثير سلبي على الاقتصاد السعودي وهو ما ستناقشه الفقرة القادمة.

تأثير فايروس كورونا على النفط والأسواق المالية



تأثير فايروس كورونا على الاقتصاد السعودي

تعتبر قطاعات السياحة والسفر والطاقة والمواد الأساسية أكثر القطاعات التي تتأثر سلباً عقب انتشار الفايروس. إن اقتصاد الخليج والشرق الأوسط غير منكشف على السياح الصينيين باستثناء مدينة دبي التي يشكل فيها السياح الصينيون ما نسبته ٦٪ من إجمالي السياح الأجانب. أما بالنسبة لتأثير فايروس كورونا على الاقتصاد السعودي، فإن قنوات التأثير تتمثل في قطاعي النفط والمواد البتروكيماوية التي تصدرها الشركات السعودية إلى الصين، حيث تشكل الصين اليوم ما نسبته ١٣٪ من استهلاك النفط العالمي، قياساً على ٦٪ في عام ٢٠٠٣م، كما أن ١٧٪ من صادرات السعودية تتجه إلى الصين وهو ما يمثل ضعف ما كانت عليه إبان أزمة فايروس سارس. ويمثل النفط الخام ومشتقاته ما نسبته ٦٦٪ من إجمالي صادرات السعودية إلى الصين، في حين تمثل المنتجات البتروكيماوية والهيدروكربونية ما نسبته ٣٢٪. كما تنكشف الكثير من الشركات السعودية في قطاع البتروكيماويات على الاقتصاد الصيني، علاوة على تأثيرها بانخفاض أسعار البتروكيماويات نتيجة التراجع المتوقع في الطلب من الصين، وهو ما سيؤثر بشكل كبير على تلك الشركات.



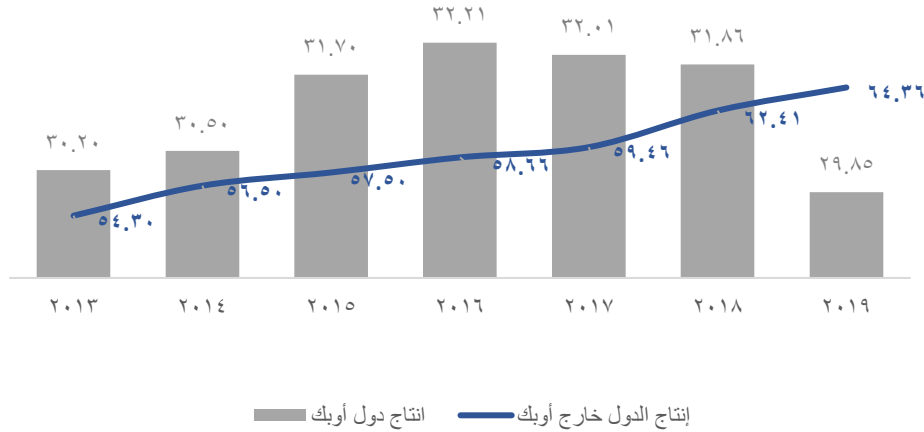
المصدر: منظمة أوبك

قنوات الأثر على الاقتصاد السعودي:

(١) تراجع أسعار النفط

يأتي فايروس كورونا في وقت ليس بالجيد على سوق النفط الذي يتزايد فيه المعروض بشكل مستمر طيلة السنوات الماضية من الدول خارج أوبك، حيث تراجع إنتاج أوبك من ٣٢,٢١ مليون برميل في ٢٠١٦م إلى ٢٩,٨٥ مليون برميل بنهاية العام الماضي، مقابل ارتفاع إنتاج الدول خارج أوبك بمقدار ١٠ ملايين برميل خلال السبع سنوات الماضية.

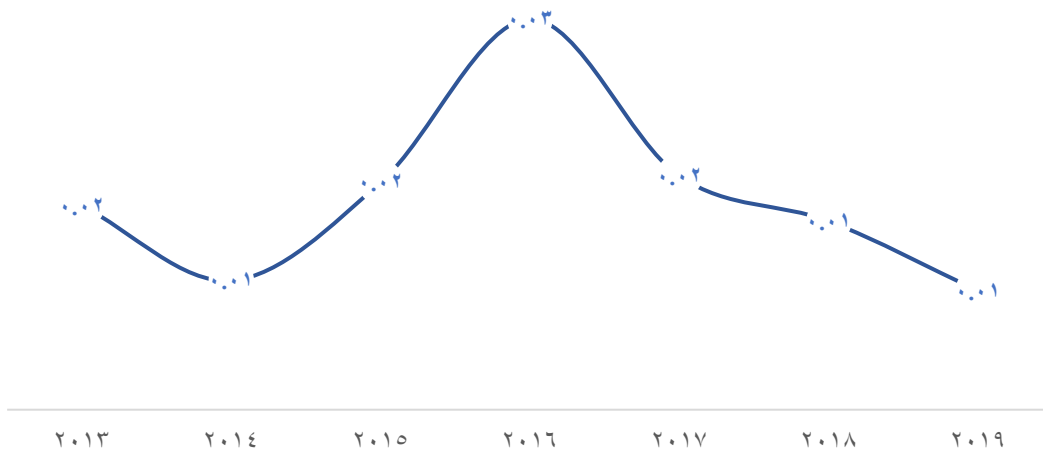
التغير في إنتاج النفط (بالمليون برميل لكل يوم)



المصدر: منظمة أوبك

وقد تزامن زيادة المعروض وتراجع إنتاج أوبك مع تباطؤ حاد في النمو على الطلب العالمي للنفط، حيث تراجع نمو الطلب من قمته في ٢٠١٦م بنسبة ٣٪ ليصبح ٠,٩٢٪ بنهاية عام ٢٠١٩م. وعقب إعلان انتشار فايروس كورونا، خفضت منظمة أوبك توقعات نمو الطلب على النفط من ١,٢٢ مليون برميل إلى ٠,٩٩ مليون برميل يومياً لعام ٢٠٢٠م، في حين تتوقع جي بي مورغان انخفاضه إلى ٠,٨٧ مليون برميل يومياً.

نمو الطلب العالمي على النفط

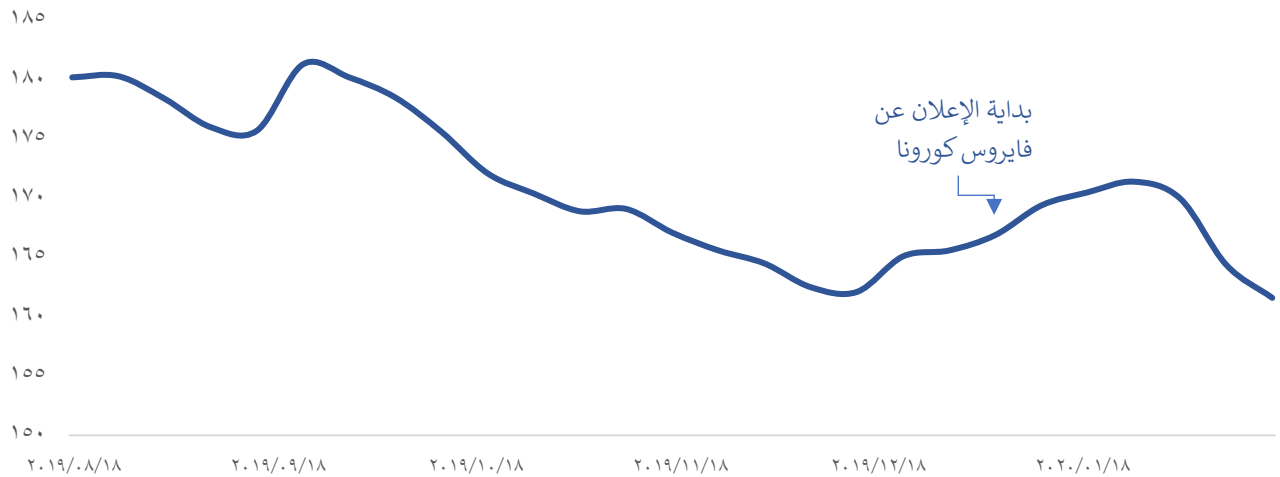


المصدر: منظمة أوبك

٢) انخفاض أسعار البتروكيماويات

إن قطاع البتروكيماويات هو الآخر لا يخلو من التحديات، حيث ارتفعت مستويات العرض للسنوات الأخيرة وخصوصاً من الولايات المتحدة والصين، علماً بأن إنتاج أمريكا من البتروكيماويات قد ارتفع من ٠,٣٪ في ٢٠١٧م إلى ٦,٥٪ في ٢٠١٨م. في جانب الطلب، فإن استهلاك الصين من المنتجات البتروكيماوية يشكل ٤٠٪ من الاستهلاك العالمي^٣. وتشكل الصين حصة معتبرة من مبيعات الشركات السعودية، وكذلك الدول الآسيوية الأخرى التي سيطالها تأثير فايروس كورونا نتيجة تأثير الامتداد عليها (Spillover Effect). كما أنه من الواضح تأثر قطاع صناعة السيارات في أوروبا من تراجع الاستهلاك في السوق الصيني، حيث انخفضت أسعار أسهم تلك الشركات بشكل كبير على إثر انتشار فايروس كورونا. وتعتبر صناعة السيارات عميلاً رئيسياً لشركات البتروكيماويات السعودية. وبالتالي من المتوقع انخفاض نمو قطاع صناعة السيارات هذا العام بدرجة كبيرة وكذلك أداء قطاع البتروكيماويات في حال استمرار فايروس كورونا، في الوقت الذي يعاني فيه نمو قطاع صناعة السيارات من تباطؤ حيث تراجع في ٢٠١٨م إلى ٢,٥٪ مقارنة بـ ٤,٥٪ في ٢٠١٧م.

مؤشر أسعار البتروكيماويات



المصدر: أرقام

يوضح الجدول أدناه مدى انكشاف شركات البتروكيماويات السعودية على الصين وما جاورها.

الشركة	الحصة من المبيعات	المنطقة
المجموعة السعودية	٥٥٪	قارة آسيا
ينساب	٥٠٪	قارة آسيا
كيان	٥٠٪	قارة آسيا
كيمانول	٥٠٪	الشرق الأقصى (الصين: ١٠٪ وجنوب شرق آسيا: ٤٠٪)
سابك	٤٠٪	قارة آسيا (الصين ١٨٪ وبقيّة دول آسيا ٢٢٪)
سافكو	٣٠٪	قارة آسيا
سبكيم	٢٤٪	قارة آسيا
المتقدمة	١٨٪	آسيا والمحيط الهادي
بتورابغ	١٥٪	قارة آسيا

المصادر: التقارير السنوية للشركات لعام ٢٠١٨م

٣) تراجع قطاع الحج والعمرة في حال امتداد الفايروس إلى البلدان الإسلامية

في حال انتقال الفايروس إلى الدول الإسلامية – لا قدر الله – سيكون له تأثير سلبي على موسمي الحج والعمرة لهذا العام، حيث يشكّل الحجاج من الدول الآسيوية غير العربية ما نسبته ٦٠٪ من مجموع حجاج الخارج بحسب إحصاءات عام ٢٠١٨ م وهي الدول الأكثر عرضة لمخاطر انتقال فايروس كورونا إليها نظير موقعها الجغرافي. حتى الآن، لا تزال الإصابات بفايروس كورونا محدودة في العالم الإسلامي ولله الحمد، ومعظم الإصابات في العالم الإسلامي هي في إيران بمجموع ٩٥ إصابة و١٦ حالة وفاة حتى تاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٢٠ م. يلي ذلك البحرين بـ ٢٣ إصابة، وماليزيا بـ ٢٢ إصابة وبلا وفيات.

تتصف الدول الإسلامية بانخفاض مستويات الرعاية الصحية مما يصعب من القدرة على السيطرة على المرض وارتفاع أعداد الوفيات. وفي حال امتداد المرض إلى البلدان الإسلامية، فقد يشهد قطاع الحج والعمرة تراجعاً كبيراً للعام الجاري. وتجدر الإشارة إلى أن موسم الحج قد شهد في عام ١٤٣٠ هـ تراجعاً في أعداد الحجاج بنسبة ٤٪ نتيجة انفلونزا الخنازير رغم توفر تطعيمات مضادة له، حيث تم الإعلان في ذلك الموسم عن إصابة ٧٦ حالة ووفاة ٤ منها نتيجة عدم التطعيم بحسب بيان وزارة الصحة. وبحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، فإن حجاج الخارج لعام ١٤٤٠ هـ بلغ ١,٨٥٥,٠٢٧ حاجاً، كما بلغ معتمري الخارج لنفس العام ٧,٤٥٧,٦٦٣ معتمراً.

قررت حكومة المملكة في يوم ٢٦ فبراير من العام الجاري اتخاذ عدد من الإجراءات الاحترازية أبرزها تعليق الدخول إلى المملكة لأغراض العمرة وزيارة المسجد النبوي الشريف، بالإضافة إلى تعليق الدخول بالتأشيرات السياحية للقادمين من الدول التي ينتشر فيها فايروس كورونا.

أعداد الإصابات والوفيات من فايروس كورونا في عدد من دول المعتمرين وحصّة تلك الدول من العمرة			
الدولة	عدد الإصابات	عدد الوفيات	النسبة من مجموع معتمري الخارج (عام ١٤٤٠ هـ)
إيران	٢٤٥	١٧	***.٪
الكويت	٤٣	.	-
البحرين	٣٣	.	-
ماليزيا	٢٢	.	٤٪
الإمارات*	١٩	.	-
العراق	٦	.	٤٪
عمان	٤	.	-
باكستان	٢	.	٢٢٪
مصر	١	.	٨٪
الهند	٣	.	٩٪
لبنان	١	.	-
أفغانستان	١	.	-
الجزائر	١	.	٥٪

المصدر: منظمة الصحة العالمية، وزارة الحج والعمرة

*معظم الإصابات في الإمارات من الجنسية الصينية
** تمنع الحكومة الإيرانية مواطنيها من الذهاب لأداء العمرة منذ عام ٢٠١٦ م كما صرح بذلك وزير الثقافة الإيراني آنذاك.

سيناريوهات أثر فايروس كورونا على الاقتصاد السعودي

حالياً، لا يمكن الجزم بحجم تأثير فايروس كورونا على الاقتصاد السعودي حيث أن عوامل تطور الفايروس وانتشاره يصعب التنبؤ بها. وعليه، تعرض الخبير المالية ثلاث سيناريوهات مختلفة لتأثير فايروس كورونا على الاقتصاد السعودي. يفترض السيناريو المتفائل عودة الإنتاج بشكل طبيعي في الصين خلال شهر مارس، والسيطرة على الفايروس بحلول شهر أبريل، واستئناف زيارات العمرة خلال شهر مارس، بافتراض اضمحلال انتشار الفايروس في البلدان الإسلامية وتوفير الحلول الوقائية للزائرين^٤. في حين يفترض السيناريو الأساس تأخر عودة الإنتاج بشكل طبيعي في الصين حتى نهاية شهر أبريل، والسيطرة على الفايروس بحلول شهر يونيو، واستئناف زيارات العمرة مطلع شهر مايو. بينما يفترض السيناريو المتشائم إعلان حالة الوباء، وتأخر عودة الإنتاج إلى المستويات الطبيعية في الصين حتى نهاية شهر يونيو، والسيطرة على الفايروس بحلول شهر سبتمبر، وامتداد الفايروس إلى الدول الإسلامية مما يؤثر سلباً على قطاع الحج والعمرة.

في جميع السيناريوهات سيكون هناك تأثير سلبي على ميزان المدفوعات والاحتياطي الأجنبي وعجز الميزانية العامة نتيجة تراجع أسعار النفط المتوقع خلال الربعين الأول والثاني، بالإضافة إلى التأثير السلبي على نتائج الشركات البتروكيماوية. في حالة السيناريو المتشائم، فإن الأثر السلبي قد يمتد إلى الربع الثالث بافتراض تأخر السيطرة على الفايروس. لا نعتقد في السيناريو المتفائل بوجود تأثير سلبي على نمو الاقتصاد المحلي الحقيقي بسبب توقعنا ثبات مستويات إنتاج النفط عند المستويات الحالية علاوة على توقعنا ثبات مستوى الإنفاق الحكومي رغم التراجع المتوقع في الإيرادات النفطية. في السيناريو الأساس، نعتقد بتراجع طفيف في مستويات إنتاج النفط مما قد يؤثر بشكل محدود على نمو الناتج المحلي النفطي والإجمالي. ونفترض في السيناريو المتشائم تراجعاً أكبر في مستويات إنتاج النفط مما سيؤثر بشكل جوهري على نمو الناتج المحلي النفطي، كما أن تراجع قطاع الحج والعمرة وكذلك الإنفاق الاستهلاكي سيكون له تأثير جوهري على نمو الناتج المحلي غير النفطي. نتوقع تراوح حجم التأثير السلبي المحتمل على نمو الناتج الإجمالي - في السيناريو المتشائم - بين ٨٠ و ١٢٠ نقطة أساس. كما نتوقع - في السيناريو المتشائم - ارتفاع معدل التضخم نتيجة تراجع الواردات الصينية.

وصف السيناريو	التأثير على الاقتصاد السعودي	حجم التأثير السلبي المحتمل على نمو الناتج الإجمالي
السيناريو المتفائل عودة الإنتاج بشكل طبيعي في الصين خلال شهر مارس، والسيطرة على الفايروس بحلول شهر أبريل، واستئناف زيارات العمرة خلال شهر مارس.	أثر سلبي محدود على ميزان المدفوعات، والاحتياطيات، والميزانية العامة، ونتائج الشركات البتروكيماوية، بينما لا يوجد تأثير سلبي يذكر على نمو الاقتصاد نتيجة ثبات مستوى إنتاج النفط بالإضافة إلى ثبات مستوى الإنفاق الحكومي رغم التراجع المتوقع في الإيرادات النفطية، علاوة على الاستئناف المحتمل لزيارات العمرة في وقت وجيز.	من صفر حتى ١٠ نقطة أساس
السيناريو الأساس تأخر عودة الإنتاج بشكل طبيعي في الصين حتى نهاية شهر أبريل، والسيطرة على الفايروس بحلول شهر يونيو، واستئناف زيارات العمرة مع بداية شهر مايو.	أثر سلبي أكبر خلال الربع الأول والثاني على ميزان المدفوعات، والاحتياطيات، وعلى عجز الميزانية العامة، وتراجع أكبر لنتائج الشركات البتروكيماوية، وكذلك تراجع نمو الاقتصاد المحلي نتيجة الخفض المحتمل لإنتاج النفط مع استمرار تراجع الطلب العالمي وتحديدًا من الصين، وانخفاض زيارات العمرة بالإضافة إلى احتمال تجاوز الدين العام المستويات المخطط لها، وكذلك ارتفاع التضخم بشكل محدود.	من ٤٠ إلى ٦٠ نقطة أساس

^٤ يدعم السيناريو المتفائل التراجع الكبير في معدل النمو في أعداد المصابين، وكذلك بعض الأنباء التي تشير إلى العودة التدريجية للإنتاج في الصين.

السيناريو المتشائم

إعلان حالة الوباء، وتأخر عودة الإنتاج إلى المستويات الطبيعية في الصين حتى نهاية شهر يونيو، والسيطرة على الفيروس بحلول شهر سبتمبر، وامتداد الفايروس إلى الدول الإسلامية مما يؤثر سلبياً على قطاع الحج والعمرة.

أثر سلبي أكبر حتى نهاية الربع الثالث وذلك على ميزان المدفوعات، وعجز الميزانية العامة وتراجع أكبر لنتائج الشركات البتروكيماوية، وكذلك تراجع نمو الاقتصاد المحلي بشكل أكبر نتيجة الخفض المحتمل لإنتاج النفط بالإضافة إلى تأثير تراجع قطاع الحج والعمرة وتراجع الإنفاق الاستهلاكي، مع احتمال ارتفاع أكبر للدين العام، وارتفاع أكبر لمعدل التضخم نتيجة تراجع الواردات الصينية، بالإضافة إلى تراجع مستويات الإنفاق الاستهلاكي مع تأثر الشركات والمؤسسات التي تنشط في قطاع التجزئة بشكل سلبي وخصوصاً الصغيرة والمتوسطة منها.

من ١٠٠ إلى ١٢٠ نقطة
أساس

معظم واردات السعودية الاستهلاكية من الصين

إن معظم واردات السعودية من الصين هي سلع نهائية كأجهزة ومعدات الاتصال والمكيفات والأجهزة الكهربائية والأثاث والملابس ومواد البناء مما قد لا يعيق مستويات إنتاج القطاع الصناعي المحلي. قد يكون لذلك تأثير إيجابي على المنتجين المحليين في حال استمرار أزمة فيروس كورونا نتيجة التراجع المحتمل في الاستيراد من الصين وذلك بافتراض قدرتهم على توفير إمدادات مدخلات الإنتاج. من المحتمل كذلك ارتفاع أسعار تلك المنتجات نتيجة زيادة الطلب عليها في ظل انخفاض المعروض الصيني، غير أن الارتفاع في معدل التضخم سيكون محدوداً وذلك لمحدودية حصة تلك السلع في سلة المستهلك (٢٠٪ تقريباً). وفي حال تأخر السيطرة على الفيروس - السيناريو المتشائم - فإن ذلك قد يؤدي إلى تراجع مستويات الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض محدود في مستوى نمو الناتج الإجمالي تبعاً لذلك. كما قد تتأثر سلباً الشركات والمؤسسات التي تنشط في قطاع التجزئة وخصوصاً الصغيرة والمتوسطة منها.

واردات السعودية من الصين في عام ٢٠١٧م	
السلعة	النسبة
معدات الاتصال والأجهزة الكهربائية	٣٠٪
الملابس	١٥٪
الأثاث	٧٪
مواد البناء	٧٪

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تأثير إيجابي محتمل على شركة معادن

تعتبر الصين أكبر منتج للفوسفات في العالم، وتنتج مقاطعة "هوبي" (التي انتشر بها الوباء) ما يشكّل ثلث إنتاج الصين من الفوسفات، كما أن إنتاج المقاطعة أعلى من إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر ثاني أكبر منتجي الفوسفات في العالم. ستراجع مستويات الإنتاج بشكل كبير في مقاطعة هوبي حيث تم تمديد الإجازة حتى ١١ مارس وهو ما يوفر فرصة لارتفاع أسعار الفوسفات، وهو ما قد تستفيد منه شركة معادن، علاوة على ارتفاع حصتها من المبيعات خصوصاً بعد التشغيل التجاري لمصنع خام الفوسفات مطلع العام الماضي، علماً بأن حصة الفوسفات تشكّل ما نسبته ٤٦٪ من مبيعات معادن.

الخاتمة

تأخرت الأسواق المالية بالاستجابة لأثر فيروس كورونا منذ إعلانه بنهاية عام ٢٠١٩م، وذلك لاعتقاد المستثمرين بتشابه تأثير فيروس كورونا مع تأثير فايروس سارس الذي كان محصوراً على الأجل القصير، وهو ما قد يُفسّر بتحيز الحكم بالمماثلة Representativeness (heuristic) حيث يقيس المستثمرون تأثير فايروس كورونا على تأثير فايروس سارس دون تمحيص للاختلافات الجوهرية بينهما. إن التأثير العالمي للاقتصاد الصيني اليوم هو أكبر بكثير مما كان عليه إبان فايروس سارس حيث ارتفعت حصة الصين من الاقتصاد العالمي من ٨٪ في ٢٠٠٣م لتصبح ٢٠٪ بنهاية عام ٢٠١٩م، كما ارتفعت حصتها من التجارة الدولية إلى ١٣٪ مقارنة بـ ٥٪ في ٢٠٠٣م، كما يأتي فايروس كورونا في وقت يعيش فيه العالم حالة من التباطؤ الاقتصادي في ظل تراجع نمو الاقتصاد العالمي من ٤,٦٠٪ في ٢٠٠٣م إلى ٢,٩٠٪ في ٢٠١٩م، وتراجع نمو التجارة الدولية من ٨٪ في ٢٠٠٣م إلى (-1.2٪). بالإضافة إلى أن مستجدات فايروس كورونا ودرجة تأثيره على الاقتصاد الصيني حتى الآن كالحجر على مقاطعة "هوبي" وتمديد تعطل العمل بها حتى ١١ مارس، وتمديد إجازة رأس السنة الصينية لمعظم المقاطعات الأخرى، تشير إلى اختلافه عن سلفه فايروس سارس. ومن المتوقع أن تساهم التدابير الفاعلة التي اتخذتها الحكومة الصينية والسياسات المالية والنقدية التحفيزية المتوقعة فور تجاوز الأزمة من الحد من تأثير فايروس على الاقتصاد. كما أن تزامن هذه الفاجعة مع إلغاء سياسة الطفل الواحد قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات الخصوبة إذ وجدت إحدى الدراسات زيادة رغبة الناس في الإنجاب بعد الأوبئة، وهو ما قد يلجأ إليه الصينيون^٥، وهذا بدوره قد يؤدي إلى ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي على المدى البعيد وتحسن التوزيع الديموغرافي للصين^٦.

يعتمد الأثر الاقتصادي لفايروس كورونا على مدى بقاءه وانتشاره، وهو ما يصعب التنبؤ به، حيث يعتبر عامل الزمن أكثر أهمية من درجة خطورة الفايروس، خاصةً وأن الاقتصاد العالمي لا يحتمل بقاء الصين شبه متعطلة. كما أن هناك قلق من انتشار الفايروس في دول لا تتمتع

^٥ انظر. Sachs, J., & Malaney, P. (2002). The economic and social burden of malaria. *Nature*, 415(6872), 680-685.

^٦ رغم نهاية سياسة الطفل الواحد إلا أنه لم يحدث نمو كبير في معدلات المواليد كما كان متوقعاً حيث بلغ عدد مواليد عام ٢٠١٨م قرابة ١٥ مليون، في حين كانت توقعات الحكومة تشير إلى ٢٠ مليون مولود.

بمستوى رعاية صحية جيدة مما قد يؤدي إلى صعوبة السيطرة على الفيروس. ومن المتوقع - بحسب وكالة موديز - تراجع نمو الاقتصاد الصيني لعام ٢٠٢٠م من ٥,٨٪ إلى ٥,٢٪. ويعتبر قطاع السفر والسياحة الأكثر تأثراً بفيروس كورونا وتعتبر هونغ كونج أكبر المتأثرين حيث تشكل سياحة الصينيين لديها ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما قد يمتد الأثر إلى قطاع السياحة في مدينة دبي حيث يمثل الصينيون ما نسبته ٦٪ من إجمالي السياح الأجانب، حيث يسهم قطاع السياحة بنسبة ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لمدينة دبي، كما تعول المدينة كثيراً على قطاع السياحة لهذا العام والعام المقبل وذلك لإقامة معرض إكسبو ٢٠٢٠م. أضف إلى ذلك تأثير الفيروس على الصناعة حول العالم وتحديدًا على الدول التي تعتمد في صناعاتها على الصين نظراً لموقعها الجوهري في سلسلة الإمداد. إن أبرز الدول التي تنكشف على سلسلة إمداد الصين هي أمريكا وكندا وكوريا الجنوبية وفيتنام واليابان. إن تأثير فيروس كورونا على سلسلة الإمداد للصناعة حول العالم قد يدفع المنتجين إلى نقل مصانعهم إلى بلدان أخرى خصوصاً مع تدهور التجارة الدولية الحرة التي طالما استفادت منها الصين.

إن قطاع الطاقة والمواد الأساسية قد تأثر بشكل كبير من انتشار فيروس كورونا. ويتمثل تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد السعودي في قطاعي النفط والمواد البتروكيمياوية التي تصدرها الشركات السعودية إلى الصين، حيث أن ١٧٪ من صادرات السعودية تتجه إلى الصين. وقد تراجع سعر خام برنت بنسبة ٢١٪ تقريباً منذ بداية الأزمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م حتى تاريخ إعداد التقرير (٢٧ فبراير ٢٠٢٠م) على خلفية التوقع بتراجع نمو الاستهلاك العالمي للنفط إذ تستهلك الصين ما نسبته ١٣٪ من استهلاك النفط العالمي. كما تنكشف عدد من الشركات السعودية في قطاع البتروكيمياويات على الاقتصاد الصيني ودول المحيط الهادئ، علاوة على تأثرها بانخفاض أسعار البتروكيمياويات نتيجة التراجع المتوقع في الطلب من الصين. ومن المتوقع أيضاً استفادة شركة معادن من تراجع إنتاج الصين للفوسفات حيث تنتج مقاطعة هوبي (التي انتشر بها الوباء) ما يشكل ثلث إنتاج الصين من الفوسفات. وقد يمتد أثر فيروس كورونا ليؤثر سلباً على موسمي الحج والعمرة لهذا العام في حال زيادة انتشار الفيروس في الدول الإسلامية لا قدر الله، حيث يشكل الحجاج من الدول الآسيوية غير العربية ما نسبته ٦٠٪ من مجموع حجاج الخارج بحسب إحصاءات عام ٢٠١٨م، وهي الدول الأكثر عرضة لمخاطر انتقال فيروس كورونا إليها نظير موقعها الجغرافي، علماً بأنه حتى الآن، لا تزال الإصابات بفيروس كورونا محدودة جداً في العالم الإسلامي ولله الحمد.

هذه الوثيقة صادرة من الخبير المالية لأغراض الاطلاع والمعلومات العامة فقط، ولا تشكل أي عرض لشراء أو اكتتاب أو مشاركة في أي ورقة مالية، كما أنها (أو أي جزء منها) لا تشكل أساساً يتم الاعتماد عليه فيما يتعلق بأي إجراء أو حافز للدخول في أي عقد مهما كان نوعه. ولا تتحمل الخبير المالية أي مسؤولية عن أي خسارة يمكن أن تنشأ عن استخدام هذه الوثيقة أو محتوياتها أو يمكن أن تترتب فيما يتعلق بها. يمكن أن تملك الخبير المالية أو شركاتها الزميلة أو الصناديق الاستثمارية التي تديرها الخبير المالية أو شركاتها الزميلة أوراق مالية أو أن تشارك في تقديم خدمات استشارية لواحدة أو أكثر من الشركات المشار إليها آنفاً. ويمكن ألا تتحقق أي توقعات أو آراء أو بيانات تتعلق بالاحتمالات المستقبلية المذكورة في هذه الوثيقة. وجميع التوقعات والآراء والبيانات التي تحتوي عليها هذه الوثيقة هي آراء الخبير المالية كما في تاريخ هذه الوثيقة، وهي قابلة للتغيير بدون إشعار. ولا يمكن اعتبار أي نوع من الأداء السابق على أنه ضمان للنتائج المستقبلية. كما يمكن أن تنخفض أو أن ترتفع قيمة الأوراق المالية أو أسعارها والدخل المتحقق منها. ويمكن أن يسترد المستثمرون قيمة أقل من المبالغ التي استثمروها أصلاً. ويمكن أن تؤدي التغيرات في أسعار صرف العملات إلى أثر سلبي على قيمة الأوراق المالية أو أسعارها أو الدخل المتحقق منها. فيما يتعلق بالأوراق المالية غير القابلة للتحويل فوراً إلى سيولة، يمكن أن يصعب على المستثمر بيعها أو التخرج منها والحصول على معلومات عن قيمتها أو مدى المخاطر التي تكون معرضة لها. لا تتحمل هيئة السوق المالية أي مسؤولية عن محتويات هذه الوثيقة، ولا تقدم أي إقرار فيما يتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخلى نفسها صراحةً من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنشأ عن أي جزء من هذه الوثيقة أو يمكن أن يتم تكبدها نتيجة الاعتماد على أي جزء من هذه الوثيقة.

عن الخبير المالية

شركة "الخبير المالية" الشركة المتخصصة في إدارة الأصول والاستثمارات البديلة، تقدم منتجات وحلولاً استثمارية عالمية مبتكرة للمؤسسات والشركات العائلية والمستثمرين الأفراد المؤهلين أصحاب الملاحة المالية العالية. وتتميز أعمالها المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بفاعليتها واستنادها إلى الفهم العميق لاحتياجات العملاء والإدراك الشامل لعوامل المخاطر.

يقدم قطاع إدارة الأصول بشركة الخبير المالية فرصاً استثمارية من خلال مجموعة متنوعة من الصناديق الخاصة في قطاع العقار وقطاع أسهم الشركات الخاصة، حيث يعمل فريق الاستثمار العقاري بالخبير المالية على اقتناص الفرص المجدية لتطوير منتجات استثمارية مبتكرة، كما تستهدف إدارة أسهم الشركات الخاصة عدة قطاعات منها قطاع التعليم والقطاع الصحي لتوفير حلول عصرية لاستثمار أمثل.

بالإضافة إلى ذلك، يوفر قطاع إدارة الأصول بشركة الخبير المالية لعملائه فرصة الاستثمار في الأسواق المالية. بينما تقدم إدارة الاستثمارات البنكية خدمات استثمارية متخصصة من ضمنها عمليات الدمج والاستحواذ. كما تنفرد الخبير بتقديم المشورة في هيكلة الكيانات وإدارة الثروات الوقفية عبر برنامج "وقف".

يقع المقر الرئيسي للخبير المالية في مدينة جدة ولديها فرع في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وهي تخضع لرقابة وإشراف هيئة السوق المالية السعودية. وحاصلة على ترخيص رقم (٣٧ - ٠٧٠٧٤).

لمزيد من المعلومات عن الخبير المالية، فضلاً زيارة موقع الشركة على شبكة الإنترنت www.alkhabeer.com